وثيقة مناصرة

رفض آليات تنسيق إدخال البضائع التجارية إلى قطاع غزة والمطالبة بآلية مهنية وشفافة وعادلة

الغرف التجارية الصناعية الزراعية - قطاع غزة

ديسمبر 2025

1- الخلفية والسياق العام

يواجه القطاع الخاص في قطاع غزة منذ اندلاع الحرب الممتدة (2023-2025) قيودًا غير مسبوقة على حركة التجارة وتدفق البضائع، في ظل منظومة معقّدة من الآليات المتغيرة لإدخال السلع التجارية والإنسانية. وقد اتسمت هذه الآليات - سواء السابقة أو الحالية - بغياب الشفافية، وانعدام المعايير الواضحة، وحصر الاستيراد، وفتح المجال أمام ممارسات احتكارية وفرض إتاوات غير قانونية، ما أدى إلى إضعاف الاقتصاد المحلي وتهديد استمرارية آلاف المنشآت. وفي 8 ديسمبر 2025، أُعلن عن آلية جديدة لإدخال السلع الإنسانية عبر القطاع الخاص، إلا أن هذه الآلية، ووفقًا لشهادات التجار ونتائج الاستفتاء، لم تُعالج الاختلالات القائمة، بل فاقمتها عبر:

- حصر الاستيراد بعدد محدود من التجار الفلسطينيين (10 تجار) والإسرائيليين (4 تجار).
- قصر الاستيراد على السوق الإسرائيلي فقط.
- تعزيز الاحتكار ورفع كلفة الوصول إلى السلع.

انطلاقًا من مسؤوليتها التمثيلية والوطنية، أطلقت الغرف التجارية الصناعية الزراعية في قطاع غزة استفتاءً عامًا لقياس مواقف وآراء التجار، وتوثيق الأثر الاقتصادي، وبلورة موقف جماعي يستند إلى قاعدة بيانات كمية واضحة.

2- الملخص التنفيذي

تقدّم هذه الورقة نتائج استفتاء كمي شامل أجرته الغرف التجارية الصناعية الزراعية في قطاع غزة، وشمل 366 شركة ومنشأة من القطاع الخاص في مختلف محافظات قطاع غزة. وتُظهر النتائج أن آليات تنسيق إدخال البضائع التجارية والسلع الإنسانية، ولا سيما المطبّقة بعد 8 كانون الأول/ديسمبر 2025، أدّت إلى تشوّهات هيكلية في السوق، وتقييد النفاذ، وغياب الشفافية، وانتشار واسع لفرض رسوم وإتاوات غير قانونية. تشير البيانات إلى أن 82٪ من التجار الذي شاركوا في الاستفتاء قيّموا الآلية الحالية بأنها سيئة جدًا، بينما أكد 93٪ منهم غياب المعايير الواضحة والشفافة. كما حذّر 85٪ من التجار المشاركين في الاستفتاء من أن حصر الاستيراد بعدد محدود من التجار الفلسطينيين والإسرائيليين يعزّز الاحتكار، ويرفع الأسعار، ويُضعف المنافسة، ويهدد استمرارية النشاط الاقتصادي. تدعو هذه الورقة وكالات الأمم المتحدة، والجهات الإنسانية، والشركاء الدوليين إلى عدم الانخراط أو المساهمة في تكريس نماذج تنسيق احتكارية، والعمل بدلاً من ذلك على دعم آلية تنسيق مهنية، شاملة، ومحايدة سوقيًا، تتوافق مع المعايير الإنسانية والاقتصادية الدولية.

3- خصائص العينة

تكوّنت عينة الاستفتاء من 366 منشأة وشركة من القطاع الخاص في قطاع غزة، تمثل طيفًا واسعًا من حيث الحجم، والنشاط الاقتصادي، والتوزيع الجغرافي، بما يعكس بصورة موثوقة بنية السوق المحلي. وشكّلت المنشآت الصغيرة والمتوسطة الغالبية العظمى من العينة (86٪)، وهي الفئات الأكثر تأثرًا بقيود النفاذ والاحتكار. وتنوعت الأنشطة الاقتصادية للمشاركين، مع حضور بارز لقطاعات السلع الأساسية والأمن الغذائي والإنتاج، ما يمنح النتائج أهمية خاصة في تقييم أثر الآليات على الاحتياجات الحيوية للسكان. كما غطّت العينة مختلف محافظات القطاع، مع تركز نسبي في مدينة غزة بوصفها المركز التجاري الرئيسي، فيما بلغت نسبة العضوية في الغرف التجارية (92٪) من العينة المستجيبة، الأمر الذي يعزز من تمثيلية النتائج ومصداقيتها المؤسسية.

(لمزيد من التفاصيل حول خصائص العينة راجع ملحق رقم 1).

4- أبرز نتائج الاستفتاء

تبيّن نتائج الاستفتاء أن الغالبية العظمى من شركات القطاع الخاص المشاركة ترى أن آليات إدخال البضائع التجارية والسلع الإنسانية المطبّقة في قطاع غزة، ولا سيما بعد 8 كانون الأول/ديسمبر 2025، تواجه تحديات جوهرية تتعلق بالكفاءة والشفافية. فقد قيّم 82٪ من المشاركين الآلية الحالية بأنها سيئة جدًا، فيما أشار 93٪ إلى غياب وضوح المعايير الناظمة لها. كما أفادت نسبة مرتفعة من الشركات بسماعها عن فرض رسوم أو إتاوات غير قانونية، وتعرّض عدد كبير منها لهذه الممارسات بشكل مباشر أو غير مباشر، مع تأكيد الغالبية أن لذلك أثرًا سلبيًا بالغًا على استمرارية النشاط التجاري. وأظهرت النتائج أيضًا أن معظم المشاركين يرون أن الآلية الجديدة أسوء من الآلية السابقة، ويرون أن حصر الاستيراد بعدد محدود من التجار يحدّ من المنافسة ويؤثر على مستويات الأسعار. وفي هذا السياق، عبّر المشاركون عن دعم واسع لتحرّك الغرف التجارية باتجاه مراجعة الآليات القائمة، والدعوة إلى اعتماد ترتيبات أكثر شمولًا ووضوحًا.

(لمزيد من التفاصيل حول خصائص العينة راجع ملحق رقم 2).

5- الإشكاليات الجوهرية في الآليات الحالية

استنادًا إلى نتائج الاستفتاء، يمكن تلخيص الإشكاليات الأساسية بما يلي:

- غياب مبدأ تكافؤ الفرص في الوصول إلى الاستيراد.
- انتهاك مبادئ حرية التجارة والمنافسة العادلة.
- تضارب المصالح وغياب المساءلة.
- تحميل القطاع الخاص أعباء مالية غير قانونية.
- تحويل المساعدات الإنسانية إلى أداة تشويه للسوق.

6- الأساس المعياري والدولي للمناصرة

تستند هذه الورقة إلى مبادئ ومعايير دولية، أبرزها:

- مبادئ الأمم المتحدة للأعمال التجارية وحقوق الإنسان (UNGPs).
- معايير الشفافية والمساءلة وعدم التمييز في إدارة سلاسل الإمداد.
- مبادئ الاقتصاد الإنساني وعدم إلحاق الضرر (Do No Harm).
- الحق في حرية العمل والتجارة كجزء من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

7- المطالب الرئيسية

تطالب الغرف التجارية الصناعية الزراعية، مدعومة بالإجماع شبه الكامل للتجار، بما يلي:

- الإلغاء الفوري للآليات الحالية لتنسيق إدخال البضائع الإنسانية عبر القطاع الخاص، والتي تعمل على حصر الاستيراد بعدد محدود من التجار.
- فتح الاستيراد أمام جميع التجار المؤهلين وفق معايير مهنية معلنة.
- السماح بإدخال كافة المواد والأصناف دون قيود، ولا سيما المواد اللازمة للتعافي وإعادة الإعمار، كالمواد الخام ومستلزمات الإنتاج والطاقة والوقود والزراعة وغيرها.
- فصل المسار الإنساني عن المسار التجاري ومنع استخدام المساعدات كأداة احتكار.
- اعتماد معايير شفافة ومكتوبة للتنسيق، تشمل: (شروط واضحة، إجراءات زمنية محددة، آلية تظلم مستقلة).
- منع الإتاوات والرسوم غير القانونية ومساءلة الجهات المتورطة.
- إشراك الغرف التجارية وممثلي القطاع الخاص في تصميم ومراقبة أي آلية جديدة.

8- رسائل المناصرة

- الآليات الحالية لتنسيق إدخال البضائع في غزة غير محايدة سوقيًا وتُقوّض الأثر الإنساني.
- حصر الاستيراد بعدد محدود من التجار يؤدي إلى الاحتكار وارتفاع الأسعار، بما ينعكس سلبًا على المواطنين.
- بيانات الاستفتاء توثّق غيابًا منهجيًا للشفافية وانتشار الإتاوات.
- أي انخراط أممي يجب أن يتجنّب إضفاء الشرعية على تشوّهات السوق.

8-2- رسائل موجهة للمانحين الدوليين

- نماذج التمويل المرتبطة بآليات تنسيق مقيدة تغذّي دون قصد السيطرة الاحتكارية على السوق.
- 81٪ من الشركات تواجه خطرًا وجوديًا نتيجة الآليات الحالية.
- دعم النفاذ العادل إلى التجارة يُعد تدخلًا إنسانيًا عالي الجدوى.
- للمانحين دور حاسم في فرض معايير الشفافية والشمول.

8-3- رسائل موجهة للمنظمات الإنسانية الدولية

- التنسيق الإنساني عبر تجـــار محددين يـتـعـارض مـع مبـدأ عـدم إلـحـاق الضـرر.
- ازدواجـيـة القـنـوات الإنـسـانـيـة والتـجـاريـة تـشـوّه الأسـعـار وتـضـعـف التـوفّـر.
- توسيع قاعدة النفاذ التجاري يعزّز صمود السوق ويقلّل الاعتماد على المساعدات.

8-4- رسائل موجهة للإعلام الدولي

- التجارة في غزة تخضع لآليات غير شفافة تستفيد منها قلة على حساب الأغلبية.
- 98٪ من التجـار أفـادوا بوجود رسـوم أو إتاوات غير قانونية.
- تشوّهات السوق تزيد الاحتياجات الإنسانية بدل الحد منها.

8-5- رسائل موجهة للجهات القانونية والحقوقية

- ممارسات التنسيق المقيدة قد ترقى إلى إكراه اقتصادي وإضرار جماعي.
- توفّر البيانات أساسًا قويًا لمـسـارات المسـاءلـة القـانـونية والحقوقـيـة.
- الحق في العمل والمنـافـسـة العـادلـــة يتـعـرض لانـتـهـاك منهجي.

ملحق رقم (A)
تفاصيل خصائص العينة

A-1- نوع الشركة:

تُظهر بيانات نوع السجل التجاري لعينة الاستفتاء، والبالغ عددها 366 منشأة، تنوعًا واضحًا في الأطر القانونية للمنشآت المشاركة؛ إذ شكّلت شركات المساهمة الخاصة النسبة الأعلى بواقع 144 منشأة (39٪)، تلتها شركات التضامن بواقع 102 منشأة (28٪)، ثم المنشآت الفردية بعدد 93 منشأة (25٪). في المقابل، سجلت شركات المساهمة العامة نسبة محدودة بلغت 6٪ بعدد (21) منشأة، فيما جاءت الفئات الأخرى بنسبة هامشية لم تتجاوز 2٪، بما يعكس هيمنة المنشآت الخاصة والمتوسطة على العينة محل الدراسة.

نوع السجل التجاري	العدد	النسبة
فردي	93	25٪
تضامن	102	28٪
مساهمة خاصة	144	39٪
مساهمة عامة	21	6٪
أخرى (لم يحدد نوع السجل)	6	2٪
الإجمالي	**366**	**100٪**

A-2- التوزيع الجغرافي:

يُظهر التوزيع الجغرافي تركزًا واضحًا للشركات في محافظة غزة بواقع (70٪) من إجمالي المشاركين، بوصفها المركز التجاري والاقتصادي الرئيس في القطاع. كما شملت العينة شركات من شمال غزة بنسبة (16٪) وخانيونس (9٪)، إضافة إلى تمثيل محدود لمحافظتي الوسطى (4٪) ورفح (2٪). ويعكس هذا التوزيع الامتداد الجغرافي للنشاط التجاري في مختلف محافظات القطاع.

الغرفة التي تتبع الها الشركة	العدد	النسبة
غزة	243	70٪
شمال غزة	54	16٪
الوسطى	15	4٪
خانيونس	30	9٪
رفح	6	2٪
الإجمالي	**348**	**100٪**

A-3- حجم الشركة:

توضح بيانات حجم الشـــركة لعينة الاســـتفتاء، أن الغالبية تنتمي إلى فئتي الشركات المتوسطة والصغيرة؛ حيث شـــكّلت الشركات المتوسطة النسبة الأكبر بواقع 183 شركة (50٪)، تلتها الشركات الصغيرة بواقع 129 شركة (36٪). في المقابل، بلغت حصة الشركات الكبيرة 54 شركة (15٪)، ما يعكس غلبة الشركات ذات الحجم الصغير والمتوسط ضمن العينة.

حجم الشركة	العدد	النسبة
صغير (من 1-9 عمال)	129	٪36
متوسط (من 10-49 عامل)	183	٪50
كبير (50 عامل فأكثر)	54	٪15
الإجمالي	**366**	**٪100**

A.4. طبيعة النشاط الاقتصادي:

تظهر بيانات طبيعة نشاط الشركة لعينة الاستفتاء، تنوّعًا في القطاعات الاقتصادية المشاركة؛ إذ استحوذت فئة الأنشطة المرتبطة بالمواد الغذائية على نسبة (30٪) بواقع 111 شركة، تليها فئة المواد غير الغذائية بنسبة (12٪) 45 شـــركة، المســـتلزمات الصناعية/الإنتاجية بنســـبة (11٪) 39 شركة، فيما ســـجلت الملابس والأحذية وقطاع التكنولوجيا والطاقة نسبًا أقل بلغت (7٪) 24 شركة و(5٪) 18 شركة على التوالي، بما يعكس تنوعًا قطاعيًا مع تركّز ملحوظ في الأنشطة الاستهلاكية. أما بقية العينة فقد توزعت على الأنشطة الأخرى بواقع 129 شركة (35٪).

طبيعة نشاط الشركة	العدد	النسبة
مواد غذائية	111	٪30
مواد غير غذائية	45	٪12
ملابس وأحذية	24	٪7
مستلزمات صناعية/ إنتاجية	39	٪11
تكنولوجيا وطاقة	18	٪5
أخرى	129	٪35
الإجمالي	**366**	**٪100**

ملحق رقم (B)
نـتـائـج الاستـفـتـاء

B-1- تقييم الآلية الحالية:

هل خضعت شـــركتكم ســـابقا أو حاليا لأي تقييم أو فحص أمني أو فني من أجـــل الموافقة على إدخال البضائع التجارية إلى قطاع غزة؟

أظهرت نتائج عينة الاســـتفتاء تباينًا في إجابات الشركات حول خضوعها لإجراءات الفحص الأمني أو الفني؛ حيث أفادت 177 شـــركة (49٪) من إجمالي الشركات المشاركة، بأنها خضعت لمثل هذه الفحوصات، في حين أشارت 186 شركة (51٪) إلى أنها لم تخضع لأي تقييم أو فحص أمني أو فني.

الإجـــابـــة	العدد	النسبة
نعم	177	49٪
لا	186	51٪
الإجمالي	**363**	**100٪**

كيف تقيّم الآلية الحالية لإدخال البضائع التجارية إلى قطاع غزة (ما بعد 8 ديسمبر 2025)؟

أظهرت نتائج عينة الاســـتفتاء تقييماً سلبياً واضحاً من قبل الشركات تجاه الآلية الحالية المعتمدة لإدخال البضائع التجارية إلى قطاع غزة؛ إذ أفادت الغالبية العظمى من الشـــركات (294) شركة وبنسبة 82٪ من إجمالي العينة، بأن الآلية الحالية ســـيئة جداً. كما أشارت 45 شركة (13٪) إلى أن الآلية ضعيفة، في حين رأت 15 شركة فقط (4٪) أنها مقبولة. في المقابل، أفادت نسبة محدودة جداً من الشركات، وعددها 6 شركات (2٪) بأن الآلية الحالية جيدة.

الإجـــابـــة	العدد	النسبة
جيدة	6	1٪
مقبولة	15	4٪
ضعيفة	45	13٪
سيئة جدا	294	82٪
الإجمالي	**360**	**100٪**

هل ترى أن الآلية الحالية (ما بعد 8 ديسمبر 2025) شفافة وواضحة المعايير؟

غالبية الشـــركات المشـــاركة ترى أن الآلية الحالية المعتمـــدة لإدخال البضائع التجارية إلـــى قطاع غزة تفتقر إلى الشفافية ووضوح المعايير؛ حيث أفادت 333 شـــركة، وبنسبة 93٪ من إجمالي العينة، بأن الآلية غير شفافة وغير واضحة المعايير. في المقابل، أشارت 21 شركة (6٪) إلى أن الآلية شفافة وواضحة المعايير إلى حد ما، بينما أفادت 6 شركات فقط (2٪) بأن الآلية الحالية شفافة وواضحة المعايير.

الإجـــابـــة	العدد	النسبة
نعم	6	٪1
الى حد ما	21	٪6
لا	333	٪93
الإجمالي	**360**	**٪100**

هل سمعت عن فرض اتاوات او رسوم غير قانونية مقابل ادخال البضائع سواء بالألية السابقة أو الحالية؟

أظهرت نتائج عينة الاســـتفتاء أن الغالبية الساحقة من الشركات أفادت بســـماعها عن فرض إتاوات أو رسوم غير قانونية مقابل إدخال البضائع؛ حيث أجابت 357 شـــركة وبنســـبة 98٪ من إجمالي العينة، بـ«نعم». في المقابل، أفادت 6 شركات فقط (2٪) بعدم سماعها عن مثل هذه الممارسات.

الإجـــابـــة	العدد	النسبة
نعم	357	٪98
لا	6	٪2
الإجمالي	**363**	**٪100**

هل تعرضت لفرض إتاوات أو رسوم غير قانونية مقابل إدخال البضائع سواء بالآلية السابقة أو الحالية؟

أظهرت نتائج عينة الاستفتاء أن نسبة كبيرة من الشركات أفادت بتعرضها فرض إتاوات أو رسوم غير قانونية مقابل إدخال البضائع؛ إذ أجابت 138 شـــركة وبنسبة 38٪ من إجمالي العينة، بأنها تعرضت لهذه الممارسات بشكل مباشر. كما أفادت 165 شـــركة (46٪) بأنها تعرضت لهذه الممارسات بشكل غير مباشر. في المقابل، أشارت 57 شركة فقط (16٪) من إجمالي العينة، إلى أنها لم تتعرض لمثل هذه الممارسات.

الإجـــابـــة	العدد	النسبة
نعم بشكل مباشر	138	٪38
نعم بشكل غير مباشر	165	٪46
لا	57	٪16
الإجمالي	**360**	**٪100**

في حال كانت الإجابة نعم، كيف تقيّم أثر ذلك على نشاطك التجاري؟

أظهرت نتائج عينة الاستفتاء أن فرض الإتاوات والرسوم غير القانونية كان له أثر بالغ السلبية على النشاط التجاري للشـــركات؛ حيث أفادت 267 شركة وبنســـبة 81٪ من إجمالي العينة، بأن هذا الأثر كارثي ويهدد استمرارية النشاط التجاري. كما أشـــارت 60 شـــركة (18٪) إلى أن الأثر كان كبيرًا، في حين ذكرت 3 شـــركات فقـــط (1٪) أن تأثير هذه الممارسات كان محدودًا.

الإجـــابـــة	العدد	النسبة
أثر محدود	3	٪1
أثر كبير	60	٪18
أثر كارثي يهدد الاستمرار	267	٪81
الإجمالي	**330**	**٪100**

B-2- تقييم الآلية الجديدة:

هل أنت على اطلاع بالآلية الجديدة (ما بعد 2025/12/8) لإدخال السلع الإنسانية عبر القطاع الخاص؟

أظهرت النتائج تباينا في مستوى اطلاع الشركات على الآلية الجديدة لإدخال السلع الإنسانية عبر القطاع الخاص؛ حيث أفادت 162 شركة وبنسبة 45٪ من إجمالي العينة، بأنها على اطلاع بالآلية الجديدة. كما أشارت 126 شركة (35٪) إلى أنها على علم بها إلى حد ما، في حين أفادت 75 شركة (21٪) بأنها ليست على اطلاع بالآلية الجديدة.

الإجابة	العدد	النسبة
نعم	162	45٪
الى حد ما	126	35٪
لا	75	21٪
الإجمالي	**363**	**100٪**

كيف تقيّم الآلية الجديدة مقارنة بالآلية السابقة (ما قبل 2025/12/8)؟

أظهرت نتائج الاستفتاء أن غالبية الشركات لا ترى تحسّنًا في الآلية الجديدة مقارنة بالآلية السابقة؛ حيث أفادت 156 شركة وبنسبة 43٪ من إجمالي العينة، بأن الآلية الجديدة أسوأ بكثير من سابقتها. كما أفادت 78 شركة (22٪) بأن الآلية الجديدة أسوأ من الآلية السابقة. في حين أشارت 114 شركة (32٪) إلى أنه لا يوجد فرق بين الآليتين. في المقابل، رأت نسبة محدودة جدًا من الشركات، وعددها 12 شركة فقط (3٪) أن الآلية الجديدة أفضل من سابقتها.

الإجابة	العدد	النسبة
أفضل	12	3٪
لا فرق	114	32٪
أسوء	78	22٪
أسوء بكثير	156	43٪
الإجمالي	**360**	**100٪**

حصر الاستيراد بعدد محدود من التجار الفلسطينيين والإسرائيليين:

أظهرت نتائج عينة الاستفتاء أن الغالبية العظمى من الشركات ترى أن حصر الاستيراد بعدد محدود من التجار الفلسطينيين والإسرائيليين يترتب عليه آثار سلبية متعددة؛ إذ أفادت 309 شركات وبنسبة 85٪ من إجمالي العينة، بأن هذا الحصر يؤدي مجتمِعًا إلى الاحتكار ورفع الأسعار وإضعاف المنافسة. كما أشارت 39 شركة (11٪) إلى أن حصر الاستيراد يؤدي إلى الاحتكار فقط، في حين أفادت 9 شركات (2٪) بأنه يؤدي إلى رفع الأسعار، وأفادت 6 شركات (2٪) بأنه يؤدي إلى إضعاف المنافسة.

الإجابة	العدد	النسبة
الاحتكار	39	11٪
رفع الاسعار	9	2٪
اضعاف المنافسة	6	2٪
جميع ما سبق	309	85٪
الإجمالي	**363**	**100٪**

ما رأيك في التنسيق عبر مؤسسات إنسانية مقابل مبالغ مالية مرتفعة؟

أظهرت نتائج عينة الاستفتاء رفضًا واسعًا من قبل الشركات لفكرة التنسيق عبر مؤسسات إنسانية مقابل مبالغ مالية مرتفعة؛ حيث أفادت 243 شركة وبنسبة 66٪ من إجمالي العينة، بأن هذا الأسلوب مرفوض تمامًا. كما أشارت 120 شركة (33٪) إلى أنه مرفوض إلا أنه مفروض بحكم الأمر الواقع. في المقابل، أفادت 3 شركات فقط (1٪) بعدم علمها أو عدم امتلاكها رأيًا واضحًا حول هذا الموضوع، بينما لم تُسجّل أي شركة موافقتها على هذا الأسلوب.

الإجابة	العدد	النسبة
مرفوض تماما	243	66٪
مرفوض لكنه مفروض بالأمر الواقع	120	33٪
مقبول	0	0٪
لا أعلم	3	1٪
الإجمالي	**366**	**100٪**

3.B. المواقف والتوجهات:

هل تؤيد تحرك الغرف التجارية للتصدي لهذه الآلية؟

أظهرت نتائج عينة الاستفتاء وجود تأييد واسع وقوي لتحرّك الغرف التجارية للتصدي للآلية المعمول بها؛ حيث أفادت 351 شركة وبنسبة 96٪ من إجمالي العينة، بأنها تؤيد بشدة تحرك الغرف التجارية في هذا الاتجاه. كما أشارت 15 شركة (4٪) إلى أنها تؤيد هذا التحرك. ولم تُسجّل أي شركة موقفًا حياديًا أو معارضًا لتحرك الغرف التجارية، ما يعكس إجماعًا شبه كامل من قبل الشركات على أهمية هذا الدور.

الإجابة	العدد	النسبة
أؤيد بشدة	351	٪96
أؤيد	15	٪4
محايد	0	٪0
لا أؤيد	0	٪0
الإجمالي	**366**	**٪100**

ما الأدوات التي تراها أكثر فاعلية؟ (يمكن اختيار أكثر من أداة)

أظهرت نتائج عينة الاستفتاء تباينًا في تقييم الشركات لأدوات التصدي الأكثر فاعلية؛ حيث أفادت 276 شركة وبنسبة 75٪ من إجمالي العينة، بأن الضغط الإعلامي والتحركات القانونية تُعدّ من أكثر الأدوات فاعلية. كما أشارت 246 شركة (67٪) إلى أن التنسيق مع المنظمات الأممية له فاعلية ملحوظة، في حين أفادت 213 شركة (58٪)، بأن المخاطبات الرسمية تُعد أداة فاعلة. كذلك رأت 207 شركات (57٪) أن المناصرة الدولية لها دور فاعل في هذا السياق، بينما اعتبرت 159 شركة (43٪)، أن التحدث مع التجار العشرة يمكن أن يكون أداة فاعلة.

الإجابة	العدد	النسبة
الضغط الاعلامي	276	٪75
التحدث مع التجار العشرة	159	٪43
المخاطبات الرسمية	213	٪58
المناصرة الدولية	207	٪57
التنسيق مع المنظمات الاممية	246	٪67
تحركات قانونية	276	٪75
الإجمالي	**366**	**٪100**

4.B. المقترحات والتوصيات:

في ختام الاســـتفتاء، تم تخصيص سؤالين مفتوحين للتجار المشاركين بهدف الحصول على رؤى أعمق حول بعض المواضيع التي لم يتم التطرق إليها في الأسئلة المغلقة. هذه الأسئلة كانت فرصة للتجار للتعبير عن آرائهم بشكل أكثر حرية، فيما يلي ملخص إجابات المشـــاركين في هذين السؤالين المفتوحين بهدف تقديم فهم شامل للأبعاد التي قد تكون غير واضحة من خلال الأجوبة المغلقة.

برأيك، ما أهم التعديلات المطلوبة على آلية إدخال البضائع؟

- العودة إلى الآلية المعمول بها قبل 2023/10/7، باعتبارها أكثر عدالة ووضوحًا وانسيابية.
- فتح باب الاســـتيراد أمام جميع التجار والشـــركات المرخصة كلٌ حسب تخصصه، ومنع حصر الاستيراد بعدد محدود من التجار.
- إلغاء الاحتكار والتنســـيقات المالية غير القانونية، وضمان حرية التجارة والمنافســـة الشريفة بما ينعكس على خفض الأسعار.
- إتاحة الاستيراد المباشر دون وسطاء، والسماح بإدخال البضائع بأسماء التجار كما كان معمولاً به سابقًا.
- إعادة تفعيل جهة فلسطينية رسمية للتنســـيق (وزارة الاقتصاد الوطني، الغرف التجارية، أو لجنة تنسيق وطنية مستقلة).
- تعزيز الشفافية ووضوح المعايير في إجراءات الاستيراد، وفصل المسار التجاري عن المسار الإنساني.
- توسيع قائمة الأصناف المسموح بإدخالها ورفع القيود الإدارية، بما يتناسب مع احتياجات السوق.
- ضمـــان حق التجارة الحرة وفق القوانين والأعراف الدولية، مع تطبيق القانون الصارم على أي مخالفات دون تعميم العقوبات على جميع التجار.

هل لديك أي مقترحات أو ملاحظات إضافية تود إيصالها؟

- فتح المعابر والعودة إلى الوضع الطبيعي ما قبل الحرب (2023/10/7)، واعتبار ذلك المدخل الأساسي لإنهاء الاحتكار والفوضى التجارية.
- فتح باب الاســـتيراد أمام جميع التجار والشـــركات المســـجلة دون قيود أو محاصصة، وضمان حرية التجارة والمنافسة الشريفة لمصلحة المواطن.
- إلغاء التنسيقات والإتاوات والسماسرة واعتبارها ممارسات غير قانونية تُثقل كاهل التاجر والمستهلك.
- تعزيز دور الغرف التجارية كمرجعية وحيدة للتجار من خلال التنسيق الرسمي، الإشراف على إدخال البضائع، ومراقبة الأسعار.
- تفعيل الأطر الرســـمية الفلسطينية (وزارة الاقتصاد، لجنة تنســـيق البضائع، اللجنة الرئاسية) للتواصل مع الجهات المعنية بإدارة المعابر.
- الضغط القانوني والإعلامي محليًا ودوليًا عبر تحركات قانونية، حملات إعلامية، ومؤتمرات صحفية لفضح الاحتكار والممارسات غير المشروعة.
- محاسبة المحتكرين والمتورطين في استغلال الأزمة، بما يشمل نشر الأسماء، اتخاذ إجراءات قانونية ومالية، ومنعهم من الاستمرار في الاستيراد.
- تعزيز التضامن الداخلي والتوعية المجتمعية من خلال إضرابات منســـقة، اجتماعات عامة للتجار، وتوعية المواطنين بآثار هذه الآليات على الاقتصاد والأسعار.